المعيار المشترك عن الإبلاغ (المعيار المشترك)، والإفصاح عن المعلومات – نشرة مخصصة للعملاء من الأفراد والمؤسسات الفردية

المعيار المشترك هو معيار عالمي للتبادل التلقائي للمعلومات عن الحسابات المالية للأفراد. تم تطوير هذا المعيار من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتم تصميمه لغاية مكافحة التهرب الضريبي.

المملكة العربية السعودية (المملكة) ملتزمة بالمعيار المشترك المطور من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وذلك بقيام المؤسسات المالية في المملكة، بما فيها المصارف ومديري الأصول وبعض شركات التأمين والأشخاص المجازين، بالإبلاغ عن بعض المعلومات للهيئة العامة للزكاة والدخل خلال سنة 2018.

بموجبه، على جميع المؤسسات المالية في المملكة والفروع للمؤسسات المالية الأجنبية في المملكة، بما في ذلك بنك الإمارات دبي الوطني (المشار إليه فيما يلي ب "البنك") يجب أن يلتزم بالمعيار المشترك وأن يقوم بجمع معلومات إضافية معينة من عملائنا (فيما يلي "عميل"، "العميل") من اجل تحديد البلد\الولاية للأغراض الضريبية للعميل.

هل ستتأثر بالمعيار المشترك؟

يمكن للمعيار المشترك أن يؤثر على أي عميل لدى مؤسسة مالية، بغض النظر عن الجنسية أو محل الإقامة. وذلك لأن المؤسسات المالية ملزمة بموجب القانون بتحديد العملاء المقيمين ضريبيا خارج الدولة التي يملكون فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، حساباتهم ومنتجاتهم الاستثمارية، وبالإبلاغ عن بعض المعلومات إلى سلطة الضرائب المحلية المختصة (الهيئة العامة للزكاة والدخل في حالة المملكة).

ثم يتوجب على هذه السلطة تبادل هذه المعلومات مع السلطات الضريبية في البلدان المشاركة .إذا لم يكن لدى مؤسستنا هذه المعلومات في الملف، قد نتواصل مع العميل للحصول على وثائق إضافية.

حتى الآن، هناك أكثر من 100 بلد مشارك في المعيار المشترك والتزم بتبادل المعلومات. للاضطلاع على قائمة كاملة ومحدثة للبلدان المشاركة، يرجى مراجعة رابط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المدرج في قسم "الروابط المفيدة" في نهاية هذا النشرة.

ما هو التأثير بالنسبة لك كعميل؟

التوثيق بموجب المعيار المشترك هو شرط إلزامي كجزء من إنشاء علاقة جديدة مع أي عميل أو تحديث تفاصيل العميل الموجودة مسبقا وتشكل جزءا من عملية فتح الحساب وإجراءات اعرف عميلك. إذا فتح العميل حسابا مصرفيا جديدا، او استثمر في منتجات مالية أو ادخارية أو تأمينية جديدة أو إذا حدث تغيير في ظروف العميل، فيطلب من العميل تقديم تحديثات ذات صلة وذلك لضمان الالتزام التام بهذه القوانين الجديدة. قد تتم هذه العملية عن طريق الحصول على " شهادة الإقرار الذاتي" كاملة من قبل العميل وأدلة وثائقية إضافية عن وضع العميل (إذا لزم الأمر). هذا الإقرار الذاتي أيضا يسهل إثبات معقولية المعلومات التي قدمها العميل في نموذج شهادة الإقرار الذاتي مقارنة بالمعلومات التي تم الحصول عليها من العميل كجزء من إجراءات اعرف عميلك.

إذا طلب البنك من العميل معلومات إضافية كجزء من شهادة الإقرار الذاتي، يتوجب على العميل تقديم نموذج الإقرار الذاتي المطلوب(ة) بما في ذلك أي مستندات ثبوتية إضافية مطلوبة خلال 90 يوما من تاريخ تقديم البنك لهذا الطلب.

قد يؤدي عدم تقديم هذه المستندات المطلوبة إلى عدم تنشيط حساب العميل الجديد، أو تصنيف حسابات العميل الموجودة مسبقا على أنها "غير موثقة" -ذلك حيث تم طلب من العميل نموذج الإقرار الذاتي ولكن لم يقدمها العميل للبنك في الفترة المنصوص عليها -والتبليغ عنها إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل طبقا للوائح والأنظمة ذات العلاقة.

يرجى الملاحظة أنه إذا كانت لدى العميل علاقات متعددة مع البنك، فقد يتلقى العميل أكثر من طلب واحد للحصول على وثائق أو معلومات إضافية. من المهم أن يستجيب العميل لجميع تلك الطلبات، حتى إذا كان العميل قد قدم المعلومات المطلوبة لحساب أو منتج مالي آخر.

ما نوع المعلومات المتوقع أن تقدمها لأغراض المعيار المشترك؟

وفقا لمتطلبات المعيار المشترك، سوف يطلب البنك من العميل تقديم المعلومات كجزء من شهادة الإقرار الذاتي، والتي تشمل ولكن لا تقتصر بالضرورة على ما يلي:

- اسم
- عنوان
- مكان الولادة
- تاريخ الولادة
- بلد (او بلدان) / ولاية (او ولايات) لأغراض الإقامة الضريبية
- رقم (أو أرقام) المعرِّف الضريبي*، (ان وجد)

* في حال عدم توفر رقم المعرِّف الضريبي، سيطلب من العميل تقديم سبب مناسب (الاختيار من بين ثلاثة خيارات، والتي ستكون مدرجة في نموذج الإقرار الذاتي).

قد يطلب من العميل تقديم مستندات أو معلومات إضافية للتحقق من المعلومات المذكورة أعلاه. يتوجب على البنك تزويد الهيئة العامة للزكاة والدخل بتفاصيل عن الحسابات والمنتجات التي تندرج تحت اسم العميل لدى البنك، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، رصيد الحساب الكلي أو القيمة النقدية للبوليصة، وإجمالي مبالغ العمولات أو الدفعات المودعة، كما في تاريخ الإبلاغ.

المطلوب من البنك تحديد محل الإقامة الضريبية لجميع العملاء الجدد والموجودة مسبقا، حتى لو كانوا مقيمين ضريبيا في نفس البلد/ الولاية الذي يحتفظون فيه بحسابهم. لكن، عادة لن يتم الإبلاغ عن تفاصيلها إلى السلطات الضريبية لأغراض المعيار المشترك.

إذا كان العميل مقيم ضريبياً في أكثر من بلد/ ولاية واحدة، فيتطلب على البنك الإبلاغ عن جميع المعلومات للأغراض الضريبية إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل.

المزيد من المعلومات

لمزيد من المعلومات حول المعيار المشترك وكيفية تأثيره على العميل، يرجى و مراجعة الروابط المبينة في الجدول أدناه.

الروابط المفيدة

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	http://www.oecd.org/tax/automatic-exchange/common-reporting-standard/ http://www.oecd.org/tax/automatic-exchange/commitment-and-monitoring-process/
مؤسسة النقد العربي السعودي	http://www.sama.gov.sa/
هيئة السوق المالية	https://www.cma.org.sa
الهيئة العامة للزكاة والدخل	https://gazt.gov.sa

يرجى الملاحظة أنه من غير المسموح للبنك وليس بإمكان البنك تقديم استشارات ضريبية. إذا كان العميل بحاجة إلى استشارة ضريبية، يرجى التواصل مع مستشار ضرائب معتمد.